كلمة دولة ليبيا

في الدورة السادسة لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

نيويورك، 17–21 نوفمبر 2025

السيد الرئيس،
أصحاب السعادة،
السيدات والسادة،

يشرّف وفد دولة ليبيا أن يتوجّه إليكم، في مستهلّ كلمته، بخالص التقدير والعرفان إلى سعادة السفير/ عمر هلال، على إدارتكم الحكيمة لأعمال هذه الدورة السادسة من المؤتمر، وإلى المملكة المغربية الشقيقة على ما تبذله من جهود مخلصة ومقدّرة في سبيل دفع هذا المسار الأممي قُدمًا بروح من الشمولية والشفافية والتوافق كما نعرب عن امتناننا للأمانة العامة للأمم المتحدة و على رأسها سعادة الامين العام السيد / انتونيو غوتيرش، ولجميع الفرق الفنية العاملة على تنظيم هذه الفعالية الهامة، التي تجسد الإرادة الجماعية في منطقتنا نحو تحقيق أمنٍ مستدامٍ وسلمٍ دائم.

السيد الرئيس،

إنّ انعقاد هذا المؤتمر في دورته السادسة يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أنّ قضية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لم تعد خيارًا سياسيًا، بل أصبحت ضرورة استراتيجية وإنسانية وأمنية ملحّة. فقد أثبتت التطورات الدولية والإقليمية أنّ غياب الثقة وتراكم النزاعات وازدواجية المعايير في تطبيق قواعد القانون الدولي قد ساهمت في زعزعة الأمن الجماعي، وفي تغذية سباق التسلح بدلاً من كبحه.

تود بلادي الإشارة إلى أن انعقاد الدورة السادسة يشكّل علامة فارقة تعكس النجاح المكتمل لمسار التحوّل المنهجي الذي اعتمده المؤتمر طبقًا للمقرررقم A/CONF.236/2023/DEC.3، والذي انطلق خلال الرئاسة الليبية في الدورة الرابعة، بما يمثّل مساهمة ملموسة لتعزيز فعالية عمل المؤتمر ولجان العمل التابعة له، لقد ساهم هذا النهج، من منظور إجرائي، في مواءمة أساليب عمل المؤتمر مع أفضل الممارسات المعتمدة في المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح ،كما أتاح من منظور موضوعي مساحة أوسع للدول الأعضاء لدراسة المسائل التقنية بعمق خلال الفترة ما بين الدورات، بالاستناد إلى آراء الخبراء والمختصين، تمهيداً لإجراء مناقشات أكثر نضجاً وتقدماً خلال الدورات الرسمية وإن ليبيا، إذ تعرب عن اعتزازها بإطلاق هذا المسار البنّاء وتطويره،

تؤكد التزامها بمواصلة الإسهام الفعّال في ضمان استدامته، بما يخدم أهداف المؤتمر، ويعزز روح التعاون متعدد الأطراف، ويكرّس مسؤوليتنا المشتركة تجاه مستقبل أكثر أمناً واستقراراً

وتذكر ليبيا بالقرار التاريخي، الذي اتخذته منذ أكثر من عقدين بالتخلي الطوعي عن برامج أسلحة الدمار الشامل والانضمام إلى منظومة عدم الانتشار، مؤكده مجددًا قناعتها الراسخة بأن الأمن الحقيقي لا يُبنى على الردع العسكري أو حيازة القوة المدمّرة، بل على الشفافية، والتعاون، وبناء الثقة المتبادلة، واحترام الالتزامات الدولية دون انتقائية أو استثناءات.

السيد الرئيس،

في هذا الإطار، يودّ وفد دولة ليبيا أن يؤكد دعمه الكامل للمحاور الثلاثة الرئيسة التي تشكل العمود الفقري لمداولات هذه الدورة:

أولًا: الضمانات الأمنية السلبية المقدمة من الدول النووية إلى الدول الأطراف في المناطق الخالية من السلاح النووي

إنّ توفير ضمانات أمنية واضحة وملزمة قانونًا من قِبل الدول الحائزة للأسلحة النووية يشكل أحد المطالب الجوهرية للدول غير النووية، وهو أساس لا غنى عنه لبناء الثقة في نظام عدم الانتشار العالمي. فالدول التي تفي بالتزاماتها وتعتمد سياسات سلمية في أمنها الإقليمي لا ينبغي أن تبقى رهينة تهديدات أو مخاطر استخدام السلاح النووي ضدها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتؤكد ليبيا أنّ هذه الضمانات يجب أن تكون شاملة وغير مشروطة، وأن تُترجم إلى التزامات قانونية في إطار معاهدة ملزمة دوليًا، تكفل الردع المعنوي والقانوني لأي تهديد محتمل، بما يرسّخ مبدأ الأمن الجماعي العادل والمتوازن في الشرق الأوسط.

ثانيًا: التعاون، والمشاورات، والتوضيح، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية

إنّ تعزيز آليات الحوار والتشاور الإقليمي هو حجر الزاوية في تحقيق التفاهم بين دول المنطقة. فالحوار البنّاء لا يهدف إلى فرض المواقف، بل إلى خلق أرضية مشتركة قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وترى ليبيا أنّ إنشاء آلية دائمة للتشاور في إطار المؤتمر، تكون مفتوحة لجميع الدول في المنطقة، يمكن أن يشكل منتدى مستدامًا لتبادل المعلومات وبناء الثقة ومنع النزاعات. كما تؤكد ليبيا أهمية اللجوء إلى الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 33، لتسوية الخلافات التي قد تعيق تقدم هذا المسار.

إنّ الحلول التفاوضية المتكافئة وحدها هي الكفيلة بتكريس مفهوم الأمن الجماعي، القائم على الشراكة لا الإقصاء، وعلى الثقة لا الشكوك المتبادلة.

ثالثًا: تعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنطقة الشرق الأوسط

تؤمن ليبيا بأنّ النجاح الذي حققته مناطق أخرى في العالم في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وجنوب المحيط الهادئ، وآسيا الوسطى في إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي، يقدم نماذج واقعية يمكن الاستفادة منها.

إنّ تبادل الخبرات والتجارب مع هذه المناطق لا يقتصر على النواحي التقنية فحسب، بل يشمل أيضًا الجوانب القانونية والمؤسسية، بما يساعد على صياغة نموذج إقليمي فاعل ومتين للشرق الأوسط.

كما تدعو ليبيا إلى إقامة شراكات تبادلية بين المنظمات الإقليمية والوكالات الدولية المعنية، لتعزيز القدرات الوطنية في مجالات التفتيش، والرصد، والأمن النووي، ولضمان أن تظل أهداف المنطقة الخالية من السلاح النووي متكاملة مع منظومة عدم الانتشار العالمية.

السيد الرئيس،

إنّ الطريق نحو شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل هو طريق طويل ومعقد، لكنه ليس مستحيلًا متى ما توفرت الإرادة السياسية الحقيقية.

وتؤكد ليبيا أنّ تحقيق هذا الهدف يتطلب الالتزام بمبادئ الشمولية، والاحترام المتبادل، ورفض المعايير المزدوجة، وضمان حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقًا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتدعو ليبيا جميع الأطراف المعنية إلى الانخراط البنّاء في هذا المسار الأممي، دون شروط مسبقة أو استثناءات، بما يتيح صياغة تقرير ختامي توافقي ومتوازن للدورة السادسة، يعكس الطموحات المشروعة لشعوب منطقتنا في الأمن والتنمية والكرامة الإنسانية.

وفي الختام، يجدد وفد ليبيا التزامه بالمشاركة الفاعلة في أعمال اللجنة، وإسهامه في صياغة أوراق عمل بناءة حول المحاور المطروحة، دعمًا للجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق شرق أوسط آمن ومستقر، خالٍ من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ومفتوح أمام آفاق التعاون الإقليمي والسلام المستدام.

شكرًا، السيد الرئيس